أكدوا أهمية الإشراف الرقابي للدولة

خبراء لـ(المدى): الضرورة تتجه إلى خصخصة شركات القطاع العام

□ بغداد / احمد عبد ربه

واكد رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري على ضرورة خصخصة القطاع العام مبيناً ان القطاع الصناعي الحكومي تسود معظم مفاصله البطالة المقنعة ولا يمكن القضاء عليها الا بتحويلها الى القطاع الصناعي الخاص. وقال الشمري لـ(المدى الاقتصادي):نحتاج الى بناء محلي ناهض يأطر القيم الحديثة في المجتمع لان النظرة الموجودة في البلد تعتمد على الشمولية لافتاً الى ان القطاع الخاص لم يخصص له الا نسبة ضئيلة من الموازنة المالية العامة.

واضاف الشمري :ان البنك الدولي طالب الحكومة العراقية بأن تعمل على زيادة الموازنةٍ في البلد والتقليل من التشغيلية موضحا ان دول العالم المتقدم تدعم القطاع الاقتصادي الخاص وتنهض به عن طريق تقديم المنح المالية . وتابع الشمري ان البرلمان شرع عدة قوانين تنهض بالقطاع الصناعي الخاص لكن الحكومة اوقفت تلك القوانين لاغراض سياسية .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ(المدى الاقتصادي):ان النهوض بالتنمية الاقتصادية بشكل عام يقوم على اساس دعم القطاع الخاص مبيناً ان الخصخصة لا تعني غياب دور الدولة على هذه الشركات وان اقتصاد السوق يعتمد على العرض والطلب فقد يكون حكوميا او مختلطا.

وأضاف الصوري :ان البلد يتركز به رأس مال كبير فلابد ان يكون للقطاع العام دور بالمستوى المطلوب في النشاط الاقتصادي لانه المرحلة انتقالية لذا لابد من تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي بأجمعه. ولفت الى ضرورة فصل المال عن الادارة مبيناً ان الاولى يجب ان تكون بعيدة عن رجالات القطاع الخاص لذا يجب المحاسبة على اساس نتائج الادارة .

ويرى بعض الخبراء ان الخصخصة احدى ركائز الاصلاح في البلد من اجل القيام بالتنمية الاقتصادية داعين الى ضرورة جذب الاستثمارات والقيام بتوسيع الانتاج المحلي والقضاء على البطالة . وفي وقت سابق أعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن طرح شركاتها للاستثمار، فيما أكدت أن هذه الخطوة لا تعني خصخصة تلك الشركات وإنما تعزيز المشاركة في الإنتاج.

من بينها شركة الحديد والصلب وثلاثة معامل للاسمنت، اثنان منها في نينوى والثالث في بابل، إضافة إلى مصنع البتروكيمياويات في البصرة وأن "الوزارة سبق وأن وقعت على عقد تطوير وتأهيل معمل اسمنت كربلاء مع شركة لافارج الفرنسية، فضلا عن مفاوضات مع شركات عربية وأجنبية لتأهيل وتطوير معمل اسمنت المثنى. وقالت الوزارة بحسب السومرية نيوز أن عملية الاستثمار في الشركات التابعة لوزارة الصناعة لا تعني بأي حال الخصخصة، وإنما تتم على أساس عقود مشاركة مبنية على أساس تقاسم الإنتاج وان المستثمر يتحمل مسؤولية جميع مراحل الإدارة والتطوير، ليكون الإنتاج بالمشاركة لفترة من الوقت قد تصل إلى ١٥ عاماً ومن ثم إعادة الشركة بكامل طاقتها الإنتاجية إلى وزارة الصناعة". ويذكر أن وزارة الصناعة وقعت خلال الاعوام الماضية عقوداً مع شركات عالمية لتطوير شركاتها، فوقعت عقداً مع شركة تكنيب الفرنسية لتطوير الصناعة البتركيمياويات في العراق، وعقداً آخر مع شركة لافارج لتأهيل وتطوير معمل اسمنت كربلاء وسنجار، إضافة إلى قيام تعاون مشترك بين الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية وشركة رينو الفرنسية وشركة سكانيا لتجميع الحافلات، فضلا عن توقيع عقود مع شركات صينية وإيرانية لإنتاج السيارات الصغيرة.

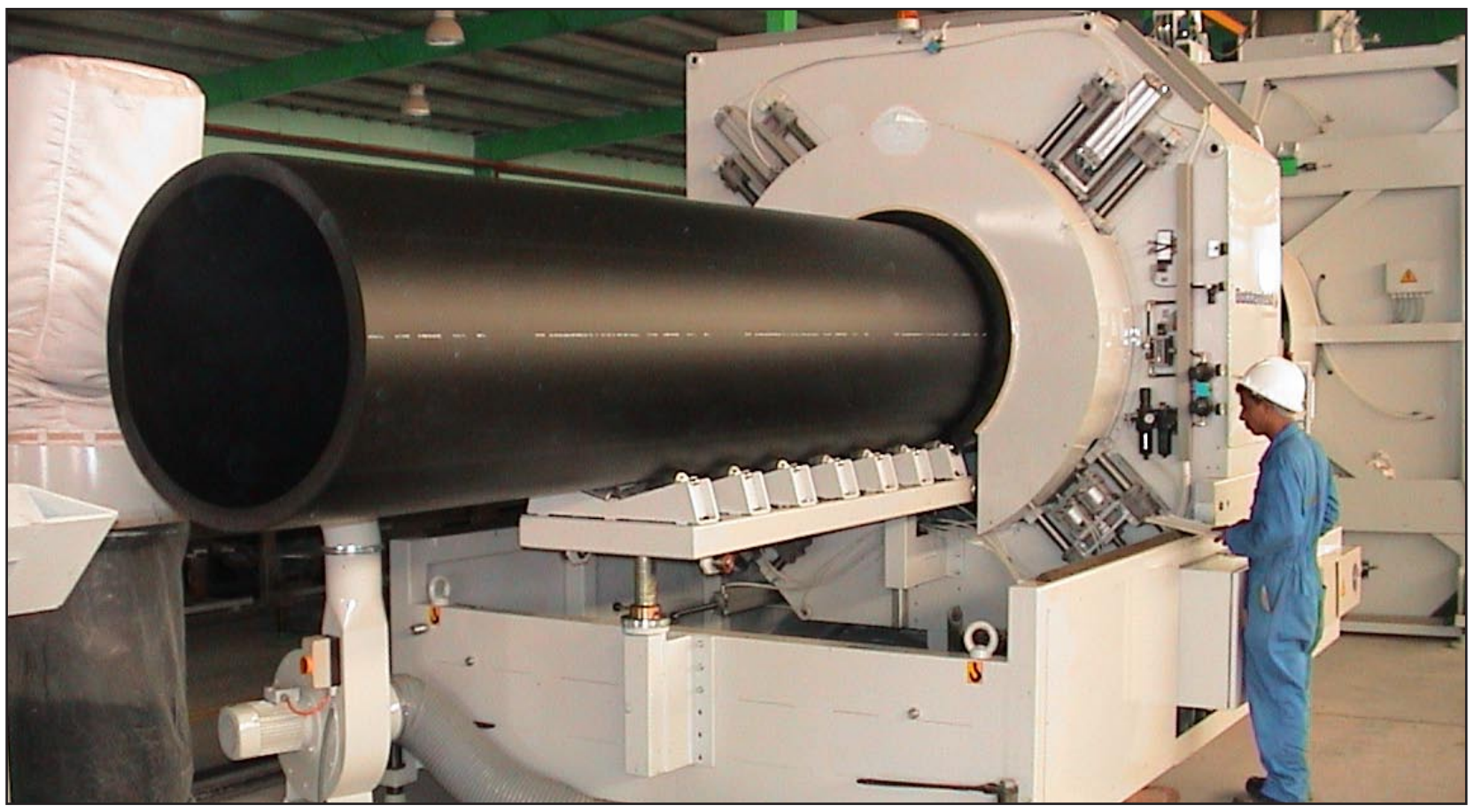

أحد مصانع الانابيب العراقية

طالب عدد من الخبراء في المجال الصناعي بضرورة الخصخصة للشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن بالاضافة الى دور الدولة الرقابي عليها داعياً في نفس الوقت الى العمل بتنشيط القطاع الصناعي الخاص الذي اصابه في الفترة الماضية الاهمال الكامل.

نائب: السياسة الاقتصادية فاقدة للبوصلة

□ بغداد / متابعة المدى

قال النائب جمال الكيلاني أن السياسة الاقتصادية في البلاد فاقدة للبوصلة والتخطيط ، مؤكداً أن خط الفقر تعدى نسبة الـ(٢٤٪) من المجتمع العراقي. وأضاف الكيلاني (للوكالة الاخبارية للانباء) : هناك توصيفات للمختصين في الاقتصاد ليس في العالم فحسب وإنما حتى في العراق أن السياسة الاقتصادية للعراق تمر بأزمة حادة وأنها فاقدة للبوصلة كما أنها أنهت طبقة كاملة من المجتمع وهي الطبقة الوسطى. وأكد الكيلاني أن الموازنة الاتحادية للعام الحالي حتى الآن هي بين الكتل السياسية لمناقشتها تحت قبة البرلمان فضلاً عن أنها مازالت في نقاش اللجان البرلمانية ولا تزال عليها علامات استفهام، موضحاً أن ميزانية ٢٠١١ تسببت بزيادة نسبة خط الفقر الى أكثر من ٢٤٪ من المجتمع العراقي لأنه حتى نهاية الشهر تشرين الأول لسنة ٢٠١١ لم يصرف من ميزانية ٢٠١١ سوى ٥٩٪ منها أي أن هناك ترليونات من الدنانير لم تصرف ولذلك يصر مجلس النواب على معرفة الحسابات الختامية لموازنة العام ٢٠١١ حتى لا تتكرر مع موازنة العام ٢٠١٢. وكان وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق قد ذكر في حزيران من العام الماضي ٢٠١١ أن نسبة مستوى الفقر في العراق ما زالت ٢٣٪، وهو ما يعني أن ربع سكان العراق يعيشون دون خط الفقر، منهم ما يقارب من ٥٪ في مستوى الفقر المدقع، مبيناً أن خط الفقر يشمل الحاجات الأساسية الغذائية وغيرها. يذكر أن العراق قد أطلق في شهر آيار من عام ٢٠١٠ خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٠ - ٢٠١٤، خلال حفلة نظمتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية تحت شعار "نحو اقتصاد عراقي متنوع ومستدام"، حيث تهدف هذه الخطة إلى تقليص الفوارق والحواجز بين مناطق الحضر والريف، وإنشاء البنية التحتية وتأمين الخدمات الاجتماعية والوظائف، وزيادة الناتج المحلي بنسبة ٩،٣٨ بالمئة كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة مع العمل على تنويع الاقتصاد والذي يعتمد حالياً على واردات النفط .

إلغاء اللجنة التحضيرية لاتحاد الصناعات

□ بغداد / متابعة المدى

اعتبر رئيس اللجنة التحضيرية التي تدير اتحاد الصناعات نزار الوائلي القرار الوزاري بحل اللجنة التحضيرية للاتحاد بصالح الادارات السابقة التي اتهم بعضها بالفساد، معربا عن استغرابه السماح لتلك الادارات بحضور اجتماع اللجنة التحضيرية رغم كون اغلب افرادها مطلوبين للقضاء.

وقال الوائلي لـ(البغدادية نيوز) أن لجنتنا التحضيرية قامت بمهامها بالشكل الصحيح وأعلنت عن انتخابات وقدمت أسماء المرشحين إلى اللجنة الوزارية منذ الشهر الثالث من السنة الماضية ، الا ان اللجنة الوزارية لن تستجيب لإجراء الانتخابات لغاية الترشيق الوزاري، فكان من اللجنة الوزارية الجديدة برئاسة وزير العمل اثناء الاجتماع الذي تم في الثاني عشر من الشهر الحالي ان تقرر إلغاء لجنتنا.

وأضاف الوائلي "عند حضور الاجتماع في اللجنة الوزارية تفاجأنا بحضور الإدارات السابقة المحالة وقد أجلسوهم في الاجتماع واعتبروهم مناظرين لنا وكان قرار الغاء لجنتنا بصالحهم، رغم كونهم محالين ولدينا تعليمات مجلس النواب التي تمنع إجراء الانتخابات لحين كشف ملفات الفساد وكذلك قرار لجنة وكلاء الامن الوطني التي تضم كل الجهات الأمنية المعنية أصدرت قرارا بناء على تحقيق بعدم اجراء انتخابات قبل اغلاق ملفات الفساد"، مشيرا الى ان "حضورهم لا يجوز لكونهم قيد المساءلة القضائية في هيئة النزاهة والقضاء والمحاكم الجنائية في قضايا فساد مالي".

وتابع الوائلي : نحن نمتلك آلاف الوثائق التي تدينهم حيث وجدنا الاتحاد منخورا بالفساد ووثقنا ذلك بشكل رسمي حيث لدينا كتب عدم صحة لشهادات معامل وهمية تم أخذ قروض على أساسها، مع كتب مجالس بلدية غير سليمة تؤيد وجود معامل في بعض الأماكن وكذلك شهادات صحية مزورة اضافة لخروق اخرى كبيع معامل دون علم اصحابها"

وأكد الوائلي "أنه يمتلك كتبا من الدوائر الرسمية تؤكد أن أشخاصا في الإدارات السابقة اخذوا الأموال باسم معاملهم سواء من صندوق التنمية ومن وزارة المالية او مصرف الرشيد أو الرافدين والكثير منهم ممنوع من السفر.

وأوضح أن اللجنة التحضيرية تسير بأعمال الاتحاد لحين صدور تعليمات جديدة بتشكيل لجنة بديلة وان نشرف على انتخابات .

فلاحون يحذرون من استمرار تدفق المحاصيل المستوردة

□ بغداد / متابعة المدى

حذر مزارعون محليون من استمرار تدفق المحاصيل الزراعية على السوق المحلية وعدم الالتزام بالقرارات الحكومية الصادرة في هذا الشأن. وقالوا في بيان نقلته (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن استمرار تدفق المحاصيل الزراعية سيكبد البلد خسائر مالية جسيمة وتدمير البنية التحتية للزراعة، مما سيجعل من العراق المعروف بإنتاجه الزراعي بلداً مستورداً ومستهلكاً لإنتاج دول الجوار.

ودعوا الجهات المختصة وعلى رأسها مجلس الوزراء ووزارة الزراعة الى تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية والسيطرة على تدفق المحاصيل الزراعية خاصة وأن الكثير منها تالف وغير صالح للاستهلاك البشري كما تفيد بذلك تصريحات المسؤولين والجهات الرقابية الصحية. وأوضحوا إن إغراق السوق بهذه المحاصيل ما زال مستمراً بالرغم من وجود قرار صادر من مجلس الوزراء يمنع استيراد المحاصيل الزراعية في موسم جنيها.

وأشاروا الى أن إقليم كردستان غير معني بتنفيذ قرار الحكومة الاتحادية بهذا الجانب حيث تشكل المعابر الحدودية في المنذرية وابراهيم الخليل منفذا لدخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية بالشكل الذي يؤثر على السوق المحلية ويكبد المزارعين خسائر كبيرة. وذكروا: أن انخفاض قيمة العملة الايرانية أدى الى توجه التجار العراقيين والايرانيين الى استيراد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية الايرانية وإدخالها الى البلد في الوقت الذي وقف المزارع العراقي عاجزا عن تسويق محصوله بسبب الفارق الأسعار .

التخطيط تتعاقد مع ٦ شركات عالمية لفحص البضائع المستوردة

□ بغداد / متابعة المدى

قررت وزارة التخطيط التعاقد مع ٦ شركات عالمية لفحص البضائع، مؤكدة بالوقت نفسه أنها لن تمدد فترة عمل شركة اس جي اس السويسرية التي ينتهي عملها نهاية الشهر الجاري. وقال وزير التخطيط علي شكري في مؤتمر صحفي : إن وزارته تعمل على التعاقد مع ٦ شركات عالمية جديدة لفحص البضائع بهدف عدم الضغط على التجار العراقيين والمستوردين ، مؤكدا انه "تقرر فتح الباب أمام الشركات الراغبة في التعاقد مع الوزارة لفحص البضائع المستوردة.

واضاف أن وزارة التخطيط لن تمدد فترة عمل شركة اس جي اس السويسية لأنها لم تنجح في متابعة وفحص البضائع الداخلة إلى العراق ". وتابع أن "إجراء انهاء العقد لا يهدف لتعزيز نفوذ الشركة الالمانية او يمنحها قدرة الاحتكار على استيراد البضائع الداخلة الى العراق ".

واوضح ان وزارة التخطيط قررت استثناء البضائع المستوردة من سوريا بمركز فحص البضائع في بغداد بسبب المشاكل السياسية التي تعاني منها سوريا ". وقررت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي إنهاء عقد شركة جي اي جي السويسرية المكلفة بعملية فحص البضائع المستوردة الى العراق بدول المنشأ. كما اعلنت في نيسان الماضي أن المواد الداخلة للعراق سيتم تقييمها في أماكن صناعتها في بلدان العالم بعد أن تعاقدت مع شركتين سويسرية وفرنسية بقيمة ٨٠ الف دولار لكل منهما. وتسعى وزارة التخطيط إلى إنشاء مركز وطني للمترولوجيا يتم فيه تطوير خبرات ملاكاتها عبر ورش تدريب بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في الوقت الذي باشر فيه الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التعاقد مع شركات عالمية مختصصة للإشراف على المنتجات المستوردة إلى البلاد. وتأسس جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق عام ١٩٧٩ ومارس عمله منذ ذلك الحين على المنافذ الحدودية والمطارات العراقية فضلاً عن تفعيل أدائه في المصانع المحلية في البلاد.

إنهاء إجراءات تزويد العراق بالطاقة الكهربائية من مصر

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة الكهرباء الانتهاء من إجراءات تزويد العراق بالطاقة الكهربائية من مصر.

وقال مدير المكتب الإعلامي والمتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في تصريحات صحفية : إن وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي تلقى اتصالا هاتفيا من نظيره وزير الكهرباء والطاقة المصري حسن يونس ، مؤكدا له إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بمنح العراق طاقة كهربائية تتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ميجاواط تحت مظلة الأمانة العامة للربط الثماني عبر الكابل البحري الواصل إلى الأردن ومن ثم إلى سوريا مرورا بخط الضغط الفائق (قائم.تيم) إلى منظومة الكهرباء الوطنية. وأضاف المدرس أن الجميلي قدم الشكر لنظيره المصري ووجه مستشار الوزارة عادل حميد بتشكيل لجنة فنية وعقد اجتماع عاجل في العاصمة الأردنية عمان مع ممثلي كل من الأردن وسوريا ومصر لاستكمال الإجراءات الفنية وإنهاء الاتفاقات الخاصة لإيصال الكمية بالكامل إلى العراق تمهيدا لاستيراد الطاقة قبل أشهر الصيف المقبل.

ارتفاع عائدات النفط برغم انخفاض الصادرات

□ بغداد / متابعة المدى

ارتفعت عائدات النفط في كانون الثاني الماضي الى اكثر من ٧،١٢٣ مليارات دولار، على الرغم من انخفاض الصادرات بشكل طفيف عن الشهر الذي سبقه اثر عمل تخريبي في شمال البلاد.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لوكالة فرانس برس ان مجموع صادرات العراق من النفط الخام في شهر كانون الثاني بلغ ٦٥،٣ برميل بمعدل سعر ١٠٩،٠٨١ دولار للبرميل الواحد. وكان مجموع صادرات العراق من النفط الخام في شهر كانون الاول بلغ ٦٦،٥ مليون برميل بمعدل سعر ١٠٦،١٨٠ دولار للبرميل. وعزا المتحدث باسم الوزارة الانخفاض الطفيف في معدل التصدير الى العمل التخريبي الذي طال انبوبا نفطيا شمالي البلاد في مطلع شباط الحالي . وكانت اعلى معدلات للتصدير في ٢٠١١ بلغت ٦٩ مليون برميل في ايار قيمتها ٧،٤٧٠ مليارات دولار. وقال جهاد انه على الرغم من الانخفاض بالتصدير، الا ان البلاد حققت واردات اكثر مما حققته في كانونالاول الماضي، وذلك لارتفاع اسعار النفط.

واوضح ان العراق حقق في كانون الثاني ايرادات بلغت قيمتها ٧،١٢٣ مليارات دولار، مقارنة بـ ٧،٠٦١ مليارات في كانون الاول. وصدرت كميات النفط عبر ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي (جنوبا) وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط اضافة الى شاحنات ناقلة الى الاردن. وينتج العراق ٢،٩ مليون برميل يوميا من النفط، يصدر منها اكثر من مليونين، لكن هذه المعدلات لا تزال ادنى من مثيلاتها ابان النظام السابق. وتشكل عائدات النفط ٩٤ في المئة من عائدات البلاد. ويملك العراق ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وايران. وكانت وزارة النفط اعلنت ان العراق حقق ٨٢،٩٨٨ مليار دولار من صادراته للنفط خلال العام الماضي، بينما بلغت الايرادات ٥٢،٢ مليار خلال ٢٠١٠. وبذلك يكون العراق قد حقق زيادة تبلغ ستين بالمئة عن عائدات ٢٠١٠.

أنابيب النفط